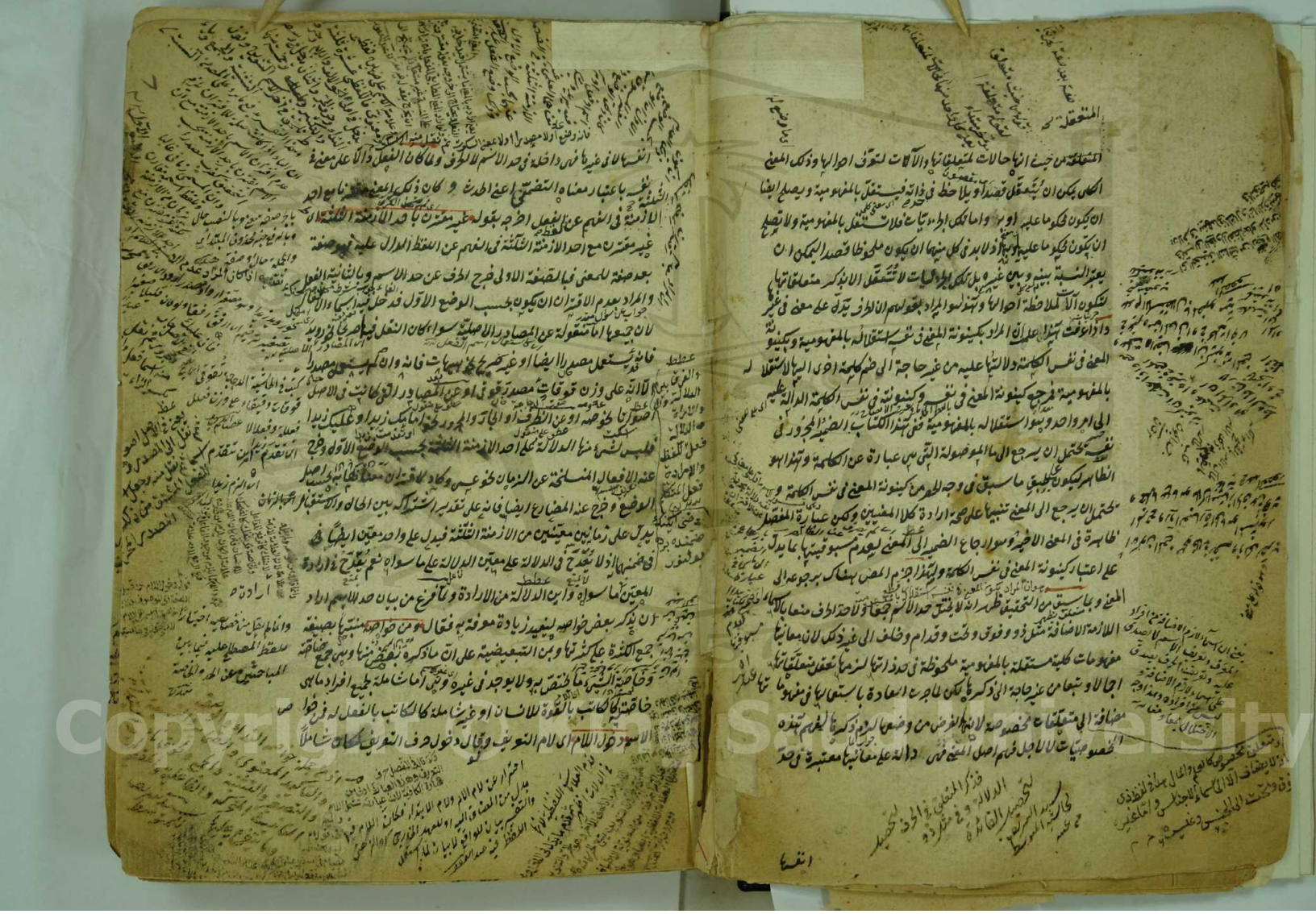

المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها والآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ايضا
ان يكون محكوما عليه او به واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان يكون محكوما عليه او به اذ لا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان
يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها
لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على معنى في غيره
واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله
بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه
الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في
نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو
الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة و
يحتمل ان يرجع الى المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل
على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى
المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء
اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد

انفسها

انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في
نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد
الازمنة الثلثة في الفهم عن الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي
غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة
بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقات مصدر قوقى او عن المصادر التي كانت في الاصل
اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا
فليس لشيء منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل
الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في
ضمنهما اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقدح في ارادة
المعين ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد
ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبها بصيغة
جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي
خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
الاسم دخول اللام اي لام التعريف وقال دخول حرف التعريف لكان شاملا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)